



محددات السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2006-2020

زين العابدين عباس حسن⁽¹⁾ ، حامد محسن جراح⁽²⁾

(1) باحث دراسات عليا | جامعة كربلاء | كلية الإدارة والاقتصاد | قسم العلوم المالية والمصرفية

(2) أستاذ مساعد دكتور | جامعة كربلاء | كلية الإدارة والاقتصاد | قسم العلوم المالية والمصرفية

Email: hamed.m@uokerbala.edu.iq

المستخلص

تتجلى الوظيفة الحيوية للمصارف التجارية في الاقتصاد الوطني عبر ممارسة دور الوساطة المالية القائم على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. ومن هذا المنطلق، فإن حدوث أي خلل في مصادر التمويل سينعكس على توافر الأموال لدى المصرف فضلاً عن الاقتصاد. تهدف الدراسة الحالية إلى تشخيص العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر على السيولة المصرفية. وبغية تحقيق الهدف، جرى اختيار عينة مكونة من (11) مصرفاً تجارياً مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية والتي تم اختيارها اعتماداً على توافر بياناتها السنوية عبر سلسلة زمنية امتدت (15) عاماً تمثل المدة الممتدة (2006-2020). ولإثبات فرضيات الدراسة، تم قياس محددات السيولة (كمتغيرات مستقلة) بواسطة النسب المالية التالية: نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم، معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي. في حين تم قياس السيولة المصرفية (كمتغيرات تابعة) من خلال نسبة الرصيد النقدي. باستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، من أهمها أن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمصرف والتي تنحصر بـ (كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم). واختتمت الدراسة بجملة توصيات، لعل من أهمها ضرورة استحداث نظام معلومات فعال يساهم في رصد ودراسة العوامل الداخلية والخارجية للمصرف التي أثبتت تأثيرها على السيولة المصرفية ومتابعتها بشكل دوري بقصد التنبؤ بتداعياتها السلبية للحد منها، وإمكانية استثمار الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: السيولة، المحددات الداخلية، المحددات الخارجية، *Panel Data*، المصارف العراقية التجارية.



Abstract

The vital function of commercial banks in the national economy is manifested through the exercise of the role of financial intermediation based on transferring funds from surplus units to deficit units. From this point of view, the occurrence of any defect in the sources of funding will reflect on the availability of funds in the bank as well as the economy. Therefore, this study aimed to diagnose the internal and external determinants of bank liquidity. The study uses unbalanced panel data for a sample of (11) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange, which were selected based on the availability of their annual data over a time series of (15) years representing the extended period (2006-2020). To prove the hypotheses of the study, the determinants of liquidity were measured by the financial ratios: capital adequacy ratio, non-performing loans ratio, loan growth rate, rate of return on assets, bank size, short-term interest rate, inflation rate, and GDP growth rate Total. Whereas, bank liquidity was measured by the monetary fund ratio. The study reached to a number of conclusions. The most important is that, the banking liquidity is determined by the internal and external environment variables of the bank, which are limited to (capital adequacy, non-performing loans, loan growth, rate of return on assets, size of the bank, short-term interest rate, and inflation rate). The study concluded that, the need to develop an effective information system that contributes to monitoring and studying the internal and external factors of the bank that have proven their impact on bank liquidity and follow them periodically with the intention of predicting their negative repercussions to reduce them, and the possibility of investing in the positive.

Keywords: *liquidity, internal determinants, external determinants, Panel Data, Iraqi commercial banks.*



المبحث الأول: المنهجية العلمية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تزاوّل المؤسسات المصرفية دور الوساطة المالية بكونها تجسّر الفجوة بين المقرضين والمقرضين. إذ تُعد ركيزة محورية لا غنى عنها في النظم الاقتصادية المتطورة، والتي في طور التطور. وتكمن الوظيفة الأساسية للمصارف بوصفها قناة لخلق السيولة عبر تخصيص جزء من مواردها لاستثمارها بشكل ائتمان نقدي مقدم للأفراد والشركات والحكومة. لذلك، فأن استكشاف العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر في السيولة المصرفية يسهم في تلافي أو الحد من حدوث العجز في التمويل وما يحمل في طياته من تداعيات سلبية لا يقتصر تأثيرها على المصرف بعينه. وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما مدى تأثير المحددات الداخلية المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، القروض المتعثرة، نمو القروض، كفاية رأس المال، الربحية) على سيولة المصارف التجارية عينة الدراسة؟

2- هل تؤثر المحددات الخارجية المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة قصير الأجل) على سيولة المصارف التجارية عينة الدراسة؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من خلال النقاط الآتية:

1- تسهم الدراسة في تعزيز الجانب المعرفي فيما يتصل بالعلاقة بين السيولة المصرفية ومحدداتها بقصد إدراك تلك المحددات. ومن ثمّ السعي لتقادي أو التقليل من انعكاساتها السلبية من خلال طرح أدلة عملية تقدم إلى الجهات ذات العلاقة.

2- تسلط الدراسة الضوء على التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمصارف التجارية العراقية وتحاول استيضاح تأثيرها على توافر الأموال المتاحة (السيولة).

3- تستمد الدراسة أهميتها من المكانة الرفيعة التي يحظى بها النشاط المصرفي وضرورة المحافظة عليه من أية صدمات أو انتكاسات قد يترتب على وقوعها نتائج لا يحمد عقبائها على الصعيدين المصرفي والاقتصادي العام، نظراً للوظيفة الحيوية للمصارف في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:



1- معرفة المحددات الداخلية المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، القروض المتعثرة، نمو القروض، كفاية رأس المال، الربحية) وتأثيرها على السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

2- معرفة المحددات الخارجية المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة قصير الأجل) وتأثيرها على السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار فرضيات العدم الآتية:

1- الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لحجم المصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

2- الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية للقروض المتعثرة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

3- الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لنمو القروض في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

4- الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لكفاية رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

5- الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية للربحية في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

6- الفرضية السادسة: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

7- الفرضية السابعة: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لمعدل التضخم في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

8- الفرضية الثامنة: لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لسعر الفائدة قصير الأجل في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

خامساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يأتي:



1- الحدود الزمانية: بغية تحقيق النتائج المرجوة من الدراسة تم انتقاء سلسلة زمنية تمتد لـ (15) سنة للمدة من (2006-2020). نظراً لكونها اقصى مدة زمنية تمكن الباحثان من الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية.

2- الحدود المكانية: تمثلت في اختيار عينة قصدية مكونة من (11) مصرفاً تجارياً عاملاً في السوق العراقية بناءً على وفرة واستكمال بياناتها، فضلاً عن إنها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ويمكن توضيح المصارف عينة الدراسة من خلال الجدول رقم (1) الآتي:

الجدول رقم (1) المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

ت	المصرف	سنة التأسيس	رأس مال التأسيس
1	المصرف الأهلي العراقي	1995	400 مليون دينار
2	المصرف التجاري العراقي	1992	150 مليون دينار
3	مصرف المتحد للاستثمار	1994	1 مليار دينار
4	مصرف آشور الدولي	2005	25 مليار دينار
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	100 مليون دينار
6	مصرف الخليج التجاري	1999	600 مليون دينار
7	مصرف الشرق الأوسط	1993	400 مليون دينار
8	مصرف المنصور للاستثمار	2005	55 مليار دينار
9	مصرف الموصل للتنمية	2001	1 مليار دينار
10	مصرف بغداد	1992	100 مليون دينار
11	مصرف سومر التجاري	1999	400 مليون دينار

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي وكما يلي:

1- تم استقراء مشكلة الدراسة ووضع التساؤلات بالاعتماد على البيانات والملاحظات الخاصة بالدراسة ذاتها، وللإجابة عن هذه التساؤلات تناولت الدراسة أهم المواضيع المتعلقة بالسيولة المصرفية والمحددات الداخلية والخارجية، ثم انتقلت إلى توضيح تأثير المحددات على سيولة المصارف عينة الدراسة.

2- استند الجانب التطبيقي على البيانات المالية التي تم جمعها من التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) باستعمال انموذج (Panel Data) القياسي لاختبار تأثير المحددات الداخلية والخارجية للسيولة على السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة عبر الاستعانة ببرنامج (Eviews 10) الإحصائي.



المبحث الثاني: الإطار النظري للسيولة المصرفية ومحدداتها

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية Concept of Banking Liquidity

عرفت لجنة بازل للإشراف المصرفي السيولة في المؤسسات المصرفية على أنها القدرة على تمويل النمو في الموجودات والإيفاء بالالتزامات المستحقة بقصد ديمومة واستمرارية عمل المؤسسة المصرفية (BCBS, 2000:1). وحاكى بنك التسويات الدولي (BIS) بتعريفه للسيولة لجنة بازل إذا عرفها بأنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها مع مراعاة عدم تكبد خسائر غير مقبولة (BIS, 2008: 1). وينظر Ross إلى السيولة بوصفها السرعة والسهولة في تحويل الموجود إلى نقد مع الحفاظ على قيمته دون خسائر كبيرة. وأردف موضحاً بأن الموجودات المتداولة تُعد هي الأكثر سيولة، إذ تضم النقد والموجودات التي يراد تحويلها إلى نقد، كذلك الذمم المدينة التي تتمثل بالمبالغ التي يستحقها المصرف من الزبائن لقاء الخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن مخزون الإنتاج والسلع والمواد الخام، أما فيما يتعلق بالموجودات الثابتة مثل الأجهزة والعقارات فأنها تصنف بالأقل سيولة (Ross et al., 2010:21).

ويرى Leykun أن السيولة تعد مقياس لقدرة المصرف على توفير النقد وسهولة تسهيل موجوداته بهدف الوفاء بالتزاماته بالوقت المناسب وبدون خسائر (Leykun, 2016: 47-50). وبما أن معظم التزامات المصرف نقدية فأن السيولة ترتبط بالتدفقات النقدية وبالعلة المطلوبة (Duttweiler, 2009:2). ويُعد المصرف مؤسسة سائلة طالما أن التدفقات الخارجة أقل من الداخلة وبخلاف ذلك تحدث مشكل السيولة (Mosnova, 2014:5). ومن أجل قيام المصرف بدوره الفعال والرئيس في الاقتصاد بوصفه وسيطاً مالياً ينبغي تلبية التزاماته التي تعتمد على توفير السيولة من (استرداد الودائع التي يحتفظ بها عند الطلب وتلبية طلبات الائتمان الواردة من الزبائن). وتكمن الصعوبة في عدم تقدير متطلبات واحتياجات السيولة بدقة نظراً لتعسر قياس إدراك المودعين وثقتهم ومعرفة توقعاتهم (Hempel et al., 1994:157). استناداً إلى ما سلف ذكره، فأن هناك ثلاثة أبعاد للسيولة يجب أخذها بعين الاعتبار إذا ما أراد المصرف تسيل الموجودات التي يملكها: (Howells & Bain, 2000:8)

- 1- الوقت: سرعة تحويل الموجودات التي بحوزة المصرف إلى نقد سائل.
- 2- المخاطرة: احتمال هبوط القيمة السوقية للموجود المراد تسيله أو الصعوبة في تسويقه وبيعه.
- 3- الكلفة: التضحية المالية أو الخسارة التي ترافق عملية تحويل الموجود.



ويمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات المالية المستحقة في الموعد المتفق عليه من خلال حيازته على موجودات نقدية وشبه نقدية قابلة للتسييل حين اقتضاء الضرورة بالسرعة الممكنة ومن دون تكبد خسائر غير مقبولة.

ثانياً: أهمية السيولة المصرفية Importance of Liquidity

تكمن أهمية السيولة عبر تخفيض مستوى المخاطر التي يمكن أن تطرأ نتيجة حدوث تدهور في التمويل بالنسبة للمصرف. وازدادت أهميتها بالعقدين الأخيرين استجابة للتطورات التي فرضتها المعاملات المالية التي تستوجب أداءها عند الطلب. علاوة على ذلك، تذبذب أسعار الفائدة وتحركات أسعار الصرف والتغير في بنية الأسواق والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي تتطلب ديمومة توفر النقد ليتمكن المصرف من السيطرة على المخاطر المحتملة الحدوث (الكور، 2010:6).

إنَّ كمية السيولة التي يتعين على المصرف الاحتفاظ بها غالباً ما كانت محل جدل للقائمين على إدارة المصرف. إذ إنَّ الاحتفاظ بمستوى عالٍ منها يعني التضحية بالفرص الاستثمارية المتاحة للمصرف والأرباح التي يمكن أن تتحقق منها (الدوري، 2003:94). بعبارة أخرى، يجب تقييم السيولة بحيث تكون مقياساً بصورة ديناميكية وفقاً لتقلبات السوق. وتتجلى براعة الإدارة بالاحتفاظ بمستوى أمثل للسيولة يضمن لها تحقيق أرباح استثمارية من جهة وتلبية طلبات الزبائن من جهة أخرى. وهذا يعني عدم وجود عجز أو فائض في السيولة بوصفه مؤشراً سلبياً يشير على سوء إدارة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى فشل وإفلاس المصرف (Hampel, 1994:158). إنَّ توفير السيولة بشكل منتظم يعود على المؤسسة المالية بجملة من المنافع أبرزها (عقل، 2006:159) و (رمضان، 1996:82):

- 1- بناء سمعة ائتمانية تساهم في تعزيز ثقة المقترضين والمودعين مع المصرف عن طريق عدم الأخلال بالالتزامات المستحقة والإيفاء بها في الموعد المتفق عليه.
- 2- توفير السيولة لدى المصارف يعد من المؤشرات الإيجابية لدى المحللين والإدارة والمودعين في السوق المالي.
- 3- احتفاظ المصرف بالموجودات وعدم اضطراره لبيعها بخسارة أو بكلفة مرتفعة.
- 4- تلافي مشاكل نقص السيولة وما قد تقضي إليه من الحصول على تمويل مرتفع الكلفة.
- 5- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لغرض الاقتراض وما قد يترتب عليه من تبعات سلبية على المصرف.



- 6- الصورة الإيجابية للمصرف، التي تتمثل بظهوره بمظهر الواثق القادر على الوفاء بتعهداته في السوق المالي المعروف بحساسيته اتجاه المخاطر.
- 7- المحافظة على استمرارية دورة الأعمال المصرفية وتحقيق الاستقرار.
- 8- انتهاز الفرص التي تتعلق بالخصم النقدي عند شرائها للسلع والمواد اللازمة لتيسير أعمالها.
- 9- الاستجابة للظروف الطارئة التي يتسم بها العمل المصرفي وما تستدعيه من توفر دائم للنقد.
- واكتسبت السيولة تلك الأهمية في المؤسسات المالية نظراً لتأثيرها الذي يمتد للبيئة الخارجية العاملة بها، بوصفها الوسيط المالي الذي يرفد القطاعات الاقتصادية بالتمويل بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية (خلف، 2006:197). ولما كانت سمعة المصرف تمثل رأس المال المعنوي في معاملاته، فأن للسيولة تأثيراً مهماً وخطيراً في ذات الوقت يتجسد عبر ضرورة الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليه حين استحقاقها دون تسويق أو تأجيل. إذ يمكن أن تؤدي المماطلة بالوعود إلى اضطراب العلاقة وزعزعة الثقة بين المصرف والذبون، وهذا يتجلى بوضوح بالمؤسسات المصرفية مقارنة بسواها من التي يكون لديها مساحة للتفاوض وإمكانية للتأجيل في تعاملاتها دون الأضرار بسمعة المؤسسة أو مركزها المالي (الحسيني والدوري، -93) 2000:94.

تأسيساً على ما تقدم، ينبغي على الإدارة تأمين ما يكفي من السيولة لمقابلة احتياجات المتعاملين سواء كان بسحب الودائع المحتفظ بها أم طلبات الائتمان التي ترد المصرف، مما يحتم توفير السيولة بشكل مستمر لتيسير أعماله وممارسه دوره (احلاسه، 2013:40).

ثالثاً: محددات السيولة المصرفية Determinants of Banks Liquidity

أ- العوامل الخاصة بالمصرف

1- حجم المصرف والسيولة المصرفية

أسفرت الدراسات السابقة عن نظريتين متعارضتين سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية فيما يتصل بالعلاقة بين حجم المصرف والسيولة. تمخض عن الأولى وجود (علاقة طردية) تجلت في إن نمو حجم المصرف سيفضي إلى توسيع شبكه فروع المصرفية الأمر الذي يحتم على المصرف الاحتفاظ بمستوى عالي من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية بقصد الاستجابة لطلبات الاقتراض الجديدة فضلاً عن تلبية طلبات السحب غير المتوقعة (Marozva, 2017:93). في حين انتهت الأخرى لاستنتاج مفاده كلما زاد حجم المصرف احتفظ بسيولة أقل (علاقة عكسية)، استناداً إلى الرأي المتعارف عليه في الأدب المصرفي، أن: المصارف الكبيرة أكبر من أن تغش (Yitayaw, 2021:6). إذ يتم مراقبتها (المصارف الكبيرة) عن كثب ويمكن



الحصول على معلوماتها بسهولة أكثر، فضلاً عن كونها متدنية المخاطرة من وجهة نظر الدائنين (Alger, 1999:14-15). وهو ما ينعكس في انخفاض تكلفة الحصول على التمويل، نظراً لاعتقاد المقرضين أن المصارف الكبيرة لا تخل بتعهداتها، الأمر الذي يتيح إمكانية أكبر لتنوع مصادر السيولة مقارنة بالمصارف الصغيرة (Laeven et al., 2014:3). إذ يتسنى لها خلق السيولة عند الحاجة إلى التمويل اعتماداً على السمعة والمكانة التي تتمتع بها في السوق المالي. ويترتب على ذلك، احتفاظها بكمية أقل من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية للمصرف (Laštůvková, 2016:2000). بعبارة أخرى، لا تعتمد بعض المصارف الكبيرة على زيادة مستوى السيولة لديها لأنها تضمن أنواع عدة من المساعدات المالية في حال احتياجها للتمويل بسبب إمساكها بعصب الاقتصاد في الدولة. وذلك يحتم على البنك المركزي دعمها عند الطلب نظراً لتأثيرها الكبير على القطاع المالي والاقتصادي بشكل عام (El-Chaarani, 2019:67). في حين إن المصارف الصغيرة تواجه صعوبات عند الحاجة للتمويل بقصد تلبية طلبات القروض أو الوفاء بالتزاماتها مقارنة بالمصارف الكبيرة في السوق المالي (Ehrmann & Worms, 2001:5). إذ تُعول في استثماراتها على القروض قصيرة الأجل التي تستحق في غضون عام، الأمر الذي ينعكس على توافر السيولة بشكل مستمر لدى المصرف قياساً بالمصارف الكبيرة التي تمول مشروعات بمبالغ ضخمة تستحق بعد عدة سنوات (Lotto, 2015:86). مستغلة (المصارف الكبيرة) ضمانات البنك المركزي بالاستثمار في مشاريع ذات مخاطرة عالية (Iannotta et al., 2007:8).

2-الربحية والسيولة المصرفية

إن تدني مستوى السيولة أو ارتفاعها من المحتمل أن يقوض من قدرة المصرف. إذ إن السعي إلى تحقيق ربحية عالية دون الأخذ بنظر الاهتمام نقص السيولة من المرجح أن يؤثر على الزبائن وولائهم للمصرف. من زاوية أخرى، من الممكن أن يؤدي فائض السيولة غير الضروري إلى تناقص ربحية المصرف (Olagunju et al., 2011:36). وتحتل القروض والسلف التي يمنحها المصرف مراتب متقدمة بالنسبة للموجودات المدرة للدخل، إذ يجني من خلال الاستثمار فيها معظم الإيرادات التشغيلية. وفي ذات السياق، ترتفع احتمالية تعرض المصرف لمخاطر السيولة نظراً لكون هذه الأموال تُعزى إلى الودائع التي يربحها المصرف. بعبارة أخرى، إن زيادة حجم القروض الممنوحة يؤدي إلى نمو أرباح المصرف غير إن ذلك يؤثر سلباً على كمية السيولة المتاحة لديه (علاقة عكسية) (Aweke, 2019:17). وانبرى بعض الكتاب برأي آخر فحواه إن المصارف التي تحوز على موجودات سائلة كبيرة من شأنها أن تستفيد من



انخفاض تكلفة التمويل في السوق المالي، والذي بدوره يعزز من تعظيم الأرباح أي إن (علاقة طردية) (AL-Harbi, 2017:4).

3- القروض المتعثرة والسيولة المصرفية

على الرغم من إن المشاكل التي تتجم عن القروض المتعثرة قد تؤثر على جميع القطاعات، ألا إن تداعياتها الأكثر خطورة تتجلى في المؤسسات المالية مثل المصارف التجارية ومؤسسات تمويل الرهن العقاري التي تميل إلى حيازة محافظ قروض ضخمة. إلى جانب ذلك، تتال محافظ القروض المتعثرة الكبيرة من قدرة المصارف على منح الائتمان، نظرًا لأن زيادة القروض المتعثرة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المودعين والمستثمرين الأجانب الذين قد يشعرون إلى التهافت على المصارف وبالنتيجة حدوث مشاكل السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة حجم القروض المتعثرة له تأثير سلبي على سيولة المصرف (Bloem & Gorter, 2001:4).

4- كفاية رأس المال والسيولة المصرفية

تشير الأدبيات النظرية الحديثة إلى إن هناك فرضيتين متعارضتين فيما يرتبط بالعلاقة بين رأس المال المصرفي وخلق السيولة. الأولى (الهشاشة المالية- مزاحمة الودائع) والثانية (امتصاص المخاطر) (Berger & Bouwman, 2009:3782). في ظل الفرضية الأولى فإن ارتفاع رأس المال المصرفي يقلل من خلق السيولة. وبالمثل، يميل رأس المال المنخفض إلى تفضيل السيولة (علاقة عكسية) (Diamond & Rajan, 2000: 2031). بمعنى، يُشجع رأس المال الهش المصرف على مراقبة المقترضين، الأمر الذي يعود عليه بزيادة مستوى السيولة المتاحة ومنح المزيد من القروض. ومن جانب آخر، يُمكن لرأس المال المصرفي أيضا أن يقلل من خلق السيولة من خلال مزاحمة الودائع في سوق رأس المال، إذ تجادل هذه الدراسات بأن الودائع أكثر فعالية في خلق السيولة من الاستثمارات في الأسهم. وبناءً عليه، فإن نسبة رأس المال المرتفعة قد تؤدي إلى إزاحة الودائع عن طريق تحويل أموال المستثمرين من الودائع السائلة إلى الأسهم غير السائلة مما يقلل من خلق السيولة (Xie, 2016:427).

في حين أشارت الفرضية المقابلة (امتصاص المخاطر) إلى أن ارتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف يفضي إلى زيادة قدرته على امتصاص المخاطر وخلق مستوى أعلى من السيولة لزبائن المصرف عن طريق الودائع والقروض. بمعنى آخر، تُولد نسبة رأس المال المرتفعة إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، والذي بدوره يمكن المصرف من الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة التي تخلق السيولة. ومن ثمّ تعزز من إمكانيات المصرف في منح المزيد من القروض والتمويل (Gezu, 2020:47).



5- نمو القروض والسيولة المصرفية

كما سلف ذكره، فإن القروض والسلف هي موجودات المصرف الرئيسة التي يجني من خلالها إيراداته ويتم إدراجها ضمن الموجودات غير السائلة للمصرف. ومن هذا المنطلق، فإن الزيادة في منح الائتمان تعني زيادة في الموجودات غير السائلة وانخفاض الموجودات السائلة (Assfaw, 2019: 128). إذ تتأثر كمية السيولة التي تحتفظ بها المصارف بشكل كبير بالطلب على الائتمان والذي يعد أساس نمو القروض. فإذا كان الطلب على الائتمان ضعيفاً فإن المصارف تفضل الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة (الموجودات قصيرة الأجل)، بينما إذا كان الطلب على القروض مرتفعاً فإنها تميل إلى الاحتفاظ بموجودات أقل سيولة لأن القروض طويلة الأجل تكون أكثر ربحية بشكل عام. وبناء على ذلك، فإن نمو القروض والسلف له تأثير سلبي على سيولة المصرف (Pilbeam, 2005: 42).

ب- عوامل الاقتصاد الكلي

1- معدل التضخم والسيولة المصرفية

حظيت مسألة تأثير معدل التضخم على سيولة المصارف بعناية تجلت عبر النقاش المستفيض في الأدبيات المتقدمة، وتباينت رؤى الباحثين بقصد تفسير العلاقة وتوضيح الإشكالية، إذ ارتأى البعض أن زيادة معدل التضخم من شأنه أن يخفض من القوة الشرائية للأفراد، الذين سيرغمون بعد ذلك إلى اللجوء للمصارف لتلقي المزيد من الأموال بغية شراء نفس المنتجات. نتيجة لذلك، سيزداد الطلب على القروض مما يسفر عن تدني في السيولة المصرفية (علاقة عكسية) (Trenca et al., 2015: 1174). وفي ذات الصدد، يقوض التضخم من قدرة المقرضين على سداد ما يترتب عليهم من ديون ويثبط من حجم الادخار، وهو ما يفضي إلى انخفاض حجم الودائع والتأثير على سيولة المصارف (Assfaw, 2019: 128).

في حين يرى آخرون ممن تبني نظرية عدم تناسق المعلومات والتي تشير إلى أنه في ظل بيئة التضخم الاقتصادي تمتنع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن الاستثمارات طويلة الأجل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها، مفضلةً الإبقاء عليها خالية من المخاطر (Lotto, 2015: 86). وفي ذات الشأن، يترتب على الانخفاض في معدل العائد الحقيقي حدوث أزمة ائتمان في السوق، الأمر الذي يحدو بالمصارف إلى ترشيد الائتمان تماشياً مع ارتفاع حدة التضخم، وهو ما ينعكس في زيادة كمية الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف (علاقة طردية) (Mazreku et al., 2019: 100).



2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة المصرفية

مما لا شك فيه إن الناتج المحلي الإجمالي هو أحد عناصر الاقتصاد الكلي التي تؤثر على سيولة المصارف، إذ يتسبب الركود أو الأزمات الاقتصادية في انحسار كفاءة المقرضين على تسديد التزاماتهم المستحقة اتجاه المصرف، الأمر الذي يسفر عن تفاقم القروض المتعثرة والتأثير على الملاءة المالية للمصرف (Gavin & Hausmann, 1998:8). وتتميز مرحلة الانكماش في دورة الأعمال التجارية بارتفاع حالة عدم التأكد، خصوصاً فيما يتعلق بالعوائد النقدية للوحدات الاقتصادية. استجابةً لذلك، تعتمد المصارف إلى تعزيز محافظها من خلال حياة المزيد من الموجودات السائلة بغرض تدعيم هوامش الأمان (Painceira, 2010:11-12). بخلاف مرحلة الازدهار الاقتصادي التي ينمو فيها الطلب على المنتجات المالية بشكل أكبر، الأمر الذي قد يفضي إلى تحسين قدرة المصرف على مضاعفة محافظ القروض والأوراق المالية بمعدل أعلى. لذلك، تقوم المصارف بزيادة أنشطة الإقراض وتقليل الاهتمام بشأن السيولة خلال هذه المدة (Melese, 2015:25-26).

يتبين مما تقدم، أن المصارف ستبقي على السيولة بكمية محدودة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض، فأنها سترفع احتياطياتها من السيولة مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (Mahmood et al., 2019:172).

3- سعر الفائدة قصير الأجل والسيولة المصرفية

تحبذ المصارف الاحتفاظ بثروتها المالية على هيئة (موجودات سائلة قصيرة الأجل) بسبب كونها عالية السيولة، أيضاً جراء خشيتها من الاستثمارات طويلة الأجل لما تنطوي عليه من إمكانية تناقص قيمتها الرأسمالية بمرور الوقت (Howells & Bain, 2007:213). إذ تتمتع الأوراق المالية قصيرة الأجل بقابلية تسويق أكبر (سوق ثانوي نشط) ولديها مخاطر سعرية أقل (تقلبات أسعار محدودة اتجاه تغيرات سعر الفائدة) مقارنة بالأوراق المالية طويلة الأجل. نتيجة لذلك، يفضل المستثمرون حياة أوراق مالية قصيرة الأمد نظراً لأنه يمكن تحويلها إلى نقد مع تدني مخاطر الخسائر الرأسمالية (أي انخفاض سعر الورقة المالية عن سعر الشراء الأصلي) (Saunders, 2018:54).

وتلجأ المصارف إلى سوق النقد لتداول هذه الأدوات إذ يمكن استخدامها (ضمان) إذا رغب المصرف بالحصول على الأموال من البنك المركزي. ومن أبرزها: أدونات الخزينة، الأوراق التجارية، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع، والودائع باليورو. والتي تتباين من حيث درجة المخاطرة والعائد والسيولة. وتجدر الإشارة إلى أن أدونات الخزينة تعد الأساس والمرجع الذي



تقارن به جميع معدلات الفائدة الأخرى (Pilbeam, 2005:96-97). وفي ذات الصدد، فإن ارتفاع معدل الفائدة على المدى القصير سيدفع المصارف إلى توسيع الاستثمار في الأدوات قصيرة الأجل وتعزيز مركز السيولة لديها (علاقة طردية) (Nzula, 2016:12). وبناءً على ما تقدم، ينبغي على المصارف الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل بشكل تدريجي لتحسين نسبة تغطية السيولة أو لتمويل المزيد من القروض على المدى الطويل. ومن ثم تحسين صافي نسبة التمويل المستقرة. (Handorf, 2014:4).

المبحث الثالث: التحليل القياسي للدراسة

1- الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

لضمان جودة البيانات وقبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد، هناك العديد من الافتراضات الرئيسة المرتبطة بتحليل الانحدار المتعدد يجب استيفاءها لضمان انموذج تكون فيه الأخطاء الفعلية في التنبؤ نتيجة للغيب الحقيقي للارتباط بين المتغيرات وليس بسبب بعض خصائص البيانات التي لم يتم استيعابها بواسطة إجراء الانحدار. والجدول (2) نتائج الاختبارات التشخيصية للانموذج القياسي.

الجدول (2) نتائج الاختبارات التشخيصية

Test	Statistic	Value	Prob
Normality	Jarque-Bera	5.268	0.071
Autocorrelation	F-statistic	1.099	0.357
Heteroscedasticity	F-statistic	1.063	0.387

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تُبين النتائج الواردة في الجدول (2) أن بقايا الانحدار الأساسي للنموذج يتم توزيعها بشكل طبيعي، نظراً للقيمة الاحتمالية العالية لإحصاءات اختبار Jarque-Bera (أكبر من 5%). كما تبين من خلال النتائج انعدام مشكلة الارتباط الذاتي وتجانس التباين لقيمة البواقي بسبب أن قيمة P للاختبارين كانت (أكبر من 5%).

2- نتائج تحليل الانحدار المتعدد Results of Multiple Regression Analysis

قبل الشروع في تبيان علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ينبغي أولاً المفاضلة بين النماذج الثلاث (التأثيرات الثابتة وانموذج التأثيرات العشوائية وانموذج الانحدار التجميعي) لاختيار الانموذج الأفضل الذي يتلاءم مع طبيعة بيانات الدراسة. ولاختيار النموذج المناسب تمت الاستعانة



باختبار لاغرانج (Lagrange) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجين التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية من خلال الفرضيتين الاتيتين:

H0 : نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS) هو النموذج الأنسب.

H1: نموذج التأثير الثابت (FEM) او التأثير العشوائي (REM) هو الانموذج الأنسب.

فإذا كانت قيمة p-value أقل من (5%) فإن هذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1). وبذلك، يكون FEM او REM هو الانموذج المناسب. ويوضح الجدول (3) نتائج اختبار

بينما، إذا كانت قيمة p-value أكبر من (5%) فإن هذا يعني قبول فرضية العدم (H0). ومن ثم فإن: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS) هو الانموذج المناسب. ويوضح الجدول (3) نتائج اختبار لاغرانج (Lagrange) لأنموذج السيولة المصرفية:

الجدول (3) نتائج اختبار لاغرانج (Lagrange)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	44.079 (0.000)	0.126 -0.722	44.206 (0.000)
Honda	6.639 (0.000)	-0.355 --	4.443 (0.000)
King-Wu	6.639 (0.000)	-0.355 --	4.841 (0.000)
Standardized Honda	7.917 (0.000)	0.231 -0.408	1.602 (-0.045)
Standardized King-Wu	7.917 (0.000)	0.231 -0.408	2.093 (-0.018)
Gourieriou, et al.*	--	--	44.079 (< 0.01)
*Mixed chi-square asymptotic critical values:			
1%	7.289		
5%	4.321		
10%	2.952		

ملاحظة: قيمة Prob. بين قوسين.



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (3) يتبين أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لانموذج السيولة قد بلغت (0.000) ومن ثم فهي (أقل من 5%). وعليه، رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1). وبذلك، يكون نموذج التأثير الثابت (FEM) أو نموذج التأثير العشوائي (REM) هو الانموذج الملائم لتقدير نموذج السيولة المصرفية. وللمفاضلة بين نموذج التأثير الثابت (FEM) أو نموذج التأثير العشوائي (REM) تم توظيف اختبار هوسمان (Hausman Test) وحسب الفرضيات الآتية:

H_0 : انموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) هو الملائم.

H_1 : انموذج التأثير الثابت (Fixed Effect Model) هو الملائم.

فإذا كانت قيمة p -value أقل من (5%) فإن هذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1). وبذلك، يكون FEM هو الانموذج المناسب. بينما، إذا كانت قيمة p -value أكبر من (5%) فإن هذا يعني قبول فرضية العدم (H_0). ومن ثم فإن REM هو الانموذج المناسب. ويوضح الجدول (4) نتائج اختبار هوسمان لأنموذج السيولة المصرفية:

الجدول (4) نتائج اختبار هوسمان (Hausman Test)

Hausman Test				
الانموذج المناسب	Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	الانموذج
انموذج التأثير الثابت Fixed Effect Model	0.000	8	71.144	السيولة المصرفية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (4) يتبين أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لأنموذج السيولة قد بلغت (0.0000) ومن ثم فهي (أقل من 5%). وعليه، رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1). وبذلك، يكون انموذج التأثير الثابت (Fixed Effect Model) هو الانموذج الملائم لتقدير انموذج السيولة المصرفية.



3- الانحدار الخطي المتعدد لأنموذج السيولة المصرفية

يعرض الجدول (5) نتيجة تحليل الانحدار المتعدد باستخدام تحليل البيانات الجدولية ذات التأثير الثابت (Fixed Effect) لتأثير محددات السيولة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

الجدول (5) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأنموذج السيولة المصرفية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BS	1.102	0.580	1.900	0.059
CAR	17.385	2.904	5.987	0.000
NPLS	-0.091	0.023	-3.952	0.000
ROA	-0.345	0.132	-2.611	0.010
INR-SH	5.721	0.648	8.829	0.000
LG	1.264-	0.313	-4.034	0.000
INF	1.342	0.748	1.795	0.075
GDPG	-0.626	0.679	-0.923	0.357
C	23.618	7.196	3.282	0.001
R-squared	0.904			
F-statistic	180.0			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يتضح من الجدول (5) أن F-statistic معنوية، والتي تبين المعنوية الإجمالية للأنموذج. كذلك، يوضح R-squared للأنموذج أن (90.4%) من التغيرات التي تطرأ على السيولة يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى لم يشملها الانموذج. أيضا يلاحظ من الجدول (5) أن حجم المصرف (BS)، كفاية رأس المال (CAR)، القروض المتعثرة السداد (NPLS)، العائد على الموجودات (ROA)، سعر الفائدة قصير الأجل (INR-SH)، نمو القروض (LG)، معدل التضخم (INF) قد أظهر تأثير معنوي عند نسبة (10%). بينما، كانت نسبة معنوية نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) أكبر من (10%) ومن ثم لم تظهر تأثيرا مهما في السيولة المصرفية.

وتشير العلامة الموجبة لقيمة بيتا بالنسبة لحجم المصرف، كفاية رأس المال، سعر الفائدة قصير الأجل، التضخم إلى أن زيادة هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة بمقدار (1.102) وحدة، (17.385) وحدة، (5.721) وحدة، (1.342) وحدة على التوالي. في حين تدل العلامة السالبة لقيمة بيتا بالنسبة للقروض المتعثرة، العائد على الموجودات،



نمو القروض، نمو الناتج المحلي الإجمالي على أن الزيادة في هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة ستعكس على تدني مستوى السيولة بمقدار (-0.091) وحدة، (-0.345) وحدة، (-1.264) وحدة، (-0.626) وحدة على التوالي.

4- مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

أ- حجم المصرف والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن حجم المصرف يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (1.102) وبدلالة معنوية (0.059) عند مستوى معنوية (10%) . وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لحجم المصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة. ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن نمو حجم المصرف يفضي إلى زيادة فروعه المصرفية الأمر الذي يقتضي الاحتفاظ بمستوى عالي من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية بقصد الاستجابة لطلبات الاقتراض الجديدة فضلاً عن تلبية طلبات السحب غير المتوقعة. إذ تميل المصارف التي تروم التوسع في أنشطتها إلى تأمين مركز السيولة بغية تقليل مستوى المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها والعكس بالعكس. ومن هذا المنطلق، فإن حجم المصرف كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

ب- القروض المتعثرة والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن القروض المتعثرة تؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-0.091) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%) . وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية للقروض المتعثرة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة. ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى إن نمو القروض المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المستثمرين والمودعين الذين قد يشرعون إلى التهافت على المصارف مما يفضي إلى حدوث مشاكل السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة حجم القروض المتعثرة كان لها تأثير سلبي على سيولة المصارف.

ت- نمو القروض والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن نمو القروض يؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-1.264) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%) . وبذلك، فإن هذه النتيجة



غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لنمو القروض في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أنَّ القروض والسلف تشكل موجودات المصرف الرئيسة التي يجني من خلالها الأرباح ويتم إدراجها ضمن الموجودات غير السائلة للمصرف. ومن هذا المنطلق، فإن الزيادة في منح الائتمان كان له تأثير سلبي على سيولة المصارف.

ث- كفاية رأس المال والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن كفاية رأس المال تؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (17.385) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الرابعة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لكفاية رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى فرضية (امتصاص المخاطر) التي فحواها أن نسبة رأس المال المرتفعة تولد إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، والذي بدوره يمكن المصرف من الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة التي تخلق السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن تعاظم كفاية رأس المال كان لها تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

ج- الربحية والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن العائد على الموجودات يؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-0.345) وبدلالة معنوية (0.010) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الخامسة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية للربحية في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن القروض والسلف التي يمنحها المصرف تحتل مراتب متقدمة بالنسبة للموجودات المدرة للدخل التي يجني من خلال الاستثمار فيها معظم الإيرادات التشغيلية. وفي ذات الصدد، ترتفع احتمالية تعرض المصرف لمخاطر السيولة نظراً لكون هذه الأموال تُعزى إلى الودائع التي يربحها المصرف. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة رغبة الإدارة في توليد الأرباح كان لها تأثير سلبي على سيولة المصارف.



ح- نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة

يتضح من الجدول (5) عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية إذ بلغت قيمة Prob (0.357) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة متسقة مع الفرضية الرئيسة السادسة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

أن النتيجة أعلاه لا تجافي الواقع الفعلي للعراق من حيث ضعف الصناعة وتراجع المشاريع الإنتاجية والاعتماد على الاستيراد في سد الاحتياجات وتدني مستوى الاستثمار في مجمل مرفقات الواقع العراقي. ومن هذا المنطلق، لم تتأثر سيولة المصارف تأثيراً ملحوظاً لا سلباً ولا إيجاباً بالناتج المحلي الإجمالي.

خ- معدل التضخم والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن التضخم يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (1.342) وبدلالة معنوية (0.075) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة السابعة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لمعدل التضخم في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى نظرية (عدم تناسق المعلومات) التي فحواها أنه في ظل بيئة التضخم الاقتصادي تمتنع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن الاستثمارات طويلة الأجل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها مفضلةً الإبقاء عليها خالية من المخاطر، وهو ما ينعكس في زيادة كمية الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف. ومن هذا المنطلق، فإن معدل التضخم كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

د- سعر الفائدة قصير الأجل والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن سعر الفائدة قصير الأجل يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (5.721) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الثامنة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لسعر الفائدة قصير الأجل في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن ارتفاع معدل الفائدة على المدى القصير سيدفع المصارف إلى توسيع الاستثمار في الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل وتعزيز مركز السيولة



لديها. ومن هذا المنطلق، فإن سعر الفائدة قصير الأجل كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:

1- إن التعرف على العوامل التي تؤثر على السيولة يقي المصارف مخاطر جمّة قد لا يسلم من تداعياتها حتى المؤسسات غير المصرفية، نظراً لكونها الوسيط المالي بين الوحدات المدخرة والوحدات التي بحاجة للتمويل.

2- أظهرت نتائج التحليل القياسي باستعمال نموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات اللوحية للمصارف التجارية أن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والتي تنحصر بـ (كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف).

3- أظهرت نتائج التحليل القياسي باستعمال نموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات اللوحية للمصارف التجارية أن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الخارجية للمصرف والتي تنحصر بـ (سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم).

ب- التوصيات:

1- ضرورة استحداث نظام معلومات فعال يساهم في رصد ودراسة العوامل الداخلية والخارجية للمصرف التي أثبتت تأثيرها على السيولة المصرفية ومتابعتها بشكل دوري بقصد التنبؤ بتداعياتها السلبية للحد منها، وإمكانية استثمار الإيجابية.

2- نقدم هذه الدراسة دليلاً عملياً بين يدي السلطات النقدية للوقوف على تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الفائدة قصير الأجل، نمو الناتج المحلي الإجمالي) على السيولة المصرفية. ومن ثمّ مراعاة البنك المركزي لأداء المصارف إذا ما شرع في تطبيق السياسة النقدية التي تستهدف أحد متغيرات الاقتصاد الكلي (العوامل الخارجية) ممّن أظهرت تأثيراً على السيولة.

3- الاستفادة من النموذج الذي توصلت إليه الدراسة والانتفاع عبره في تطوير نماذج أخرى تحوي متغيرات لم يتضمنها النموذج الدراسة الحالي.

المصادر

أ- المصادر العربية:

1- التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للسنوات (2006-2020).

2- التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (2006-2020).

3- الدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2003). إدارة البنوك. دار وائل للنشر، الأردن.



- 4-رمضان، زياد سليم. (1996). **أساسيات في الإدارة المالية**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5-عقل، مفلح محمد. (2006). **وجهة نظر مصرفية**. الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن.
- 6-الكور، عز الدين مصطفى. (2010). **أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية**. بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
- 7-النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للسنوات (2006-2020).

ب- المصادر الأجنبية: References

- 1-Alger, G., & Alger, I. (1999). **Liquid assets in banks: Theory and practice**. Boston College, Working Papers in Economics, 1-39.
- 2-AL-Harbi Aweke, R. (2019). **Factors Affecting Liquidity in Selected Private Commercial Banks in Ethiopia**. (Doctoral dissertation). Mary's University.
- 3-Al-Harbi, A. (2017). **Determinants of Banks liquidity: Evidence from OIC Countries**. Journal of Economic and Administrative Sciences, 33(2), 164-177.
- 4-Assfaw, A. M. (2019). **Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Banks Liquidity: Empirical Investigation from Ethiopian Private Commercial Banks**. 5(2), 123-145.
- 5-Basel Committee of Banking Supervision.(2000). **Sound practices for managing liquidity in banking organizations**. Risk Management Group, February.
- 6-Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2009). **Bank Liquidity Creation. Review of Financial Studies**. 22, 3779-3837.
- 7-Bloem, A. M., & Gorter, C. N. (2001). **The Treatment of Nonperforming Loans in Macroeconomic Statistics**. International Monetary Fund, Working Papers, Issue (209), 3-17.
- 8-Diamond, D. W., & Rajan, R. G. (2000). **A Theory of Bank Capital**. the Journal of Finance. 55(6), 2431-2465.
- 9-Duttweiler, R. (2009). **Management Liquidity in Banks**: John Wiley & sons.
- 10-El-Chaarani, H. (2019). **Determinants of Bank Liquidity in the Middle East region**. International Review of Management and Marketing, 9(2), 64-75.
- 11-Gavin, M., & Hausmann, R. (1998). **The Roots of Banking Crises: The Macroeconomic Context**. January 27, 1-20.
- 12-Gezu, S. B. (2020). **Determinants of Liquidity on Selected Private Commercial Banks in Ethiopia**. (Master Thesis). University of Gondar.
- 13-Handorf, W. C. (2014). **The Cost of Bank Liquidity**. Journal of Banking Regulation, 15(1), 1-13.
- 14-Hempel, G.H., Simouson, D. G., & Coleman, A. B.(1994). **Bank Management: 4th ed**, John Wiley & Son's, Inc.
- 15-Howells, P., & Bain, K. (2007). **Financial Markets and Institutions: 5th ed**, Pearson.
- 16-Howells, p., & Bain, K.(2000). **Financial Markets and Institutions: 3th ed**, prentice Hall.



- 17-Iannotta, G., Nocera, G., & Sironi, A. (2007). **Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry**. Journal of banking & finance, 31(7), 2127-2149.
- 18-Laeven, M. L., Ratnovski, M. L., & Tong, M. H. (2014). **Bank Size and Systemic risk**. Research Department International Monetary Fund, No. 14/4.
- 19-Laštůvková, J. (2016). **Liquidity forms and Bank Size**. Journal of the Mendelian University of Agriculture and Forestry in Brunnens, 64(6), 1999-2006.
- 20-Leykun, F.(2016). **Determinants of commercial banks' liquidity risk: Evidence from Ethiopia**. Research Journal of Finance and Accounting, 7(15), 47-61.
- 21-Lotto, J., & Mwemezi, J. (2015). **Assessing the Determinants of Bank Liquidity: Experience from Tanzanian Banks**, 24, 76–88.
- 22-Mahmood, H., Khalid, S., Waheed, A., & Arif, M. (2019). **Impact of Macro Specific Factor and Bank Specific Factor on Bank Liquidity using FMOLS Approach**. Emerging Science Journal, 3(3), 168-178.
- 23-Marozva, G. (2017). **An Empirical Study of Liquidity Risk Embedded in Banks' Asset Liability Mismatches**. (Doctoral Dissertation). University of South Africa.
- 24-Mazreku, I., Morina, F., Misiri, V., Spiteri, J. V., & Grima, S. (2019). **Exploring the Liquidity Risk Factors in the Balkan Region Banking System**. European Research Studies Journal, 22(1), 96–108.
- 25-Melese, N. (2015). **Determinants of Banks Liquidity: Empirical Evidence on Ethiopian Commercial Banks**. (Master Thesis). Addis Ababa University.
- 26-Mosnova, A.(2014). **Liquidity risk under Basel III in the EU: A Study on Selected Commercial Banks in in the EU sample**. (Master Thesis). Charles University in Prague.
- 27-Nzula, C. M. (2016). **Effects of Short Term Interest Rates On Liquidity of Commercial Banks in Kenya**. (Doctoral Dissertation). University of Nairobi.
- 28-Olagunju, A., David, A., & Samuel, O.(2011). **Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria**. Research Journal of Finance and Accounting, 2 (7-8),24-38.
- 29-Painceira, J. P. (2010). **The Role of Banks in the Korean Financial Crisis of 1997: An Interpretation Based on the Financial Instability Hypothesis**. Research on Money and Finance, Department of Economics, Discussion Paper no 17.
- 30-Pilbeam, K. (2005). **Finance and Financial Markets**: 2th ed, Palgrave Macmillan, New York.
- 31-Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. (2010). **Corporate Finance**: 9th ed, McGraw-Hill, New York
- 32-Saunders, A., & Cornett, M. (2018). **Financial Markets and Institutions**: 7th ed, McGraw-Hill, New York, U.S.A.
- 33-Trenca, I., Petria, N., & Corovei, E. A. (2015). **Impact of Macroeconomic Variables Upon the Banking System Liquidity**. Procedia Economics and Finance, Volume 32, 1170-1177.
- 34-Xie, W. (2016). **The Empirical Study on the Relationship between Bank Liquidity Creation and Capital—Based on Empirical Data from 2004 to 2014 in Chinese Banks**. Modern Economy, 7(04), 426–433.
- 35-Yitayaw, M. K. (2021). **Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Banks Liquidity in Ethiopia: Panel data Approach**. Cogent Business & Management, 8(1), 1-18.